والاجاب الجمع كلّ فيلزم ان يكون ما اثارات احدا ردّ على من زعم انك رأيت كل
احد لانه الجائ ملا يستعمل بدون كلّ الثاني ان احدًا يستعمل معنى الجمع ولهذا صح
دخول بين عليه وعوده ضمير الجمع المذكر في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله وفيما
سلم من احد عنه كاجزين وقوله في عين تعلم انكما لستن كاحد من النساء معنى جماعة
من جماعات النساء وعدم جريان هذه الاحكام في كل لكن منبه يدل على ان هذا
ليس شيئا على انه ذكره وقعت في سياق النفي كما توهمه البعض وظاهر كلام الصحاح
انه لخصوص وضع اللفظ لانه قال هو اسم لمن يصح ان يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع
والمؤنث والمذكر وقيل هو مبني على ان احد اسم في معنى الواحد لا يتغير بحسب الوصوف
بحسب ان سيبويه وصوفه مفردا ومثنى ومجموعا مذكرا ومؤنثا اي احد من الالفاظ
الواقعة في سياق النفي كما اثارات احدا ولا اثنين ولا جماعات او الجماعات واذا كان احد هنا في معنى الجمع يكون المعنى ما اثارات
جميع الناس وبلزم المحال المذكور وكلاهما فاسد اما الاول فلان هذا الامر
جار في نحو ما اثارات رجلا وما اثارات شيئا وما اثارات شجرا وغيرها فكما وضع
بعد الفعل النفي نكرة على ما سيجيء ان شاء الله تعالى فلا يكون لخصوصية لفظ احد فاما
الثاني فلجواز ان يكون احد هنا ضمنا مثل الضمير من قوله تعالى
قل هو الله احد واذا لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فكون المعنى ما اثارات جميعا
من الناس ولا نسلم جيئذ هو ارادته الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس
فالحاصل ان المفهوم من نفي الرؤية الواقعة على كل احد نفي العموم الذي هو
سلب جزئي وفي لنا ما اثارات احدا او رجلا ونحو ذلك يفيد عموم النفي
الذي هو سلب كلي وتخصيصه بالتكلم بصعبي ان يكون غيره بهذه الصفة اذ
يجوز ان لا يصدق على الخبر انه لم يرأ احد أو عدم صدقه عليه لا ينفي ان يكون
مدلول كل احد بل كنه ان يكون مدلول احد الا ان السلب الكلي ينفع بالاحاد
الحرفي لا تقال السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي فيصح ان الرؤية الواقعة على
كل احد سفيه ويتم ما ذكره المصنف لانا نقول المعتبر هو المفهوم الصريح ولا
لزم استواء ما اثارت رجلا ان نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضرب الواقع على كل
احد وبلزم المحال المذكور ايضا لجميعه ان اختصاص الملزوم بالنفي لا يوجب
اختصاص اللازم به لجواز كونه اعم وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المعول
في قولنا ما اثارت احدا لما كان عاما لوقوعه في سياق النفي يلزم ان يكون معقوله

والمؤلف يعم الامرين
كما قوله ثم ونظائره
صح ترتيبه

Copyright © King Saud University

المخاطب

المخاطب عاما كذلك وهو انك رأيت كل احد في الدنيا لان المخاطب في هذا
المقام اما يكون في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون ما نفي من الفعل
الواقع على المعمول على تقدير المذكور منتفيا عن المتكلم والمخاطب ان عاما فعام
وان خاصا فخاص اذ لو اختلفا عمومًا وخصوصًا لم يكن الخطاب في الفاعل فحسب
والمقدر خلافه واعترض عليه بعض المحققين بان الباقي بعد تعرض لفظ على
هذا هو السلب الكلي عن عدم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا
ان انسانا ما رأى احدا من الناس واصابه ذلك لكنه اخطا في تعيينه فزعم
انه غيرك وانت تشاركه الخبر فتقيت وجهه وخطرت في نفسك هذا السلب
اعني عدم رؤية احد من الناس ذهنا لتعلق الخطاب والسلام لم يكن الخطا
في الفاعل فحسب فيما هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على السنتهم وهي
مشاهرة ومنشاها ايهام لم يجاوطوا على محصل كلام الشيخ ولم يعرفوا ان تقديم
المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف النفي
عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو ما انا قلت كذا مثله في نحو انا ما
قلت كذا وليس هذا اول فارورة كسرت في الاسلام فقول تخصيص الكلام
اذا اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا فحكمه حكم المثبت بان تارة
للمقوى وتارة للتخصيص كما مر فيرد عن قريب واذا قدم على الفعل دون حرف النفي
هو للتخصيص قطعا كما فرق بين التخصيص في النفي فان قولك انا ما سعيت في
حاجتك عند قصد التخصيص ما يقال لمن اعتقد عدم سعي في حاجته واصاب
لكنه اخطا في فاعله الذي سعى فيه فمن عرفانه غيرك وانت تشاركه الغير كما انك
انا سعيت في حاجتك انا يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطا
في فاعله الذي سعى فزعم انه غيرك وانت تشاركه الغير وامثل قولك ما انا
سعيت في حاجتك نعم على ما اشار اليه الشارح العلامة انا يقال لمن اعتقد
وجود سعي واصاب لكنه اخطا في فاعله فزعم انه غيرك وانت تشاركه الغير
تشاركه الغير ولا بد منه من دون ان يتعلق قطعا على الوجه الذي ذكر في النفي
ان عاما فعام وان خاصا فخاص فقال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا لك
بقيت ان يكون القابل لهذا القول وكلت المناظرة في حيث انه مقول فهذا
لم يصح ان يكون المنفي عاما وكان حقا من القول ان يقول ما انا قلت سعيا